بقي فقط ان نشير هنا الى اننا نرى ان القرار في قضية "الون موريه" الانفة الذكر، الذى هو المرة الوحيدة التي ألغي بها امر للحكم العسكرى بشان وضع اليد على اراض لاحتياجات الجيش، لا يقف حاجزا أمام الحكم العسكرى في الضفة الغربية لوضع يدة على الاراضي ، وذلك لان ظروفا خاصة حدثت في تلك القضية ادت الى الغاء الامر وقبول التماس أصحاب الاراضي :

ا ـ الخلاف في الرأى بين وزير الدفاع ورئيس الاركان بشان اهمية الموقع من الناحية الاستراتيجية وضرورتة للجيش، حيث رأى الوزير انه لا توجد اية حاجة عسكرية و/أو اية اهمية أمنية خاصة للموقع، خلافا لرأى رئيس الاركان. (الملتمسون حصلوا على تصريح مشفوع بالقسم من وزير الدفاع قدم للمحكمة)

ب ـ انضمام اثنين من الملتمس ضدهم من حركة (غوش ايمونيم)، حيث جاء قولهما الصريح ـ في تصريحات مشفوعة بالقسم ـ بأن الامر الذى حملهما على السكن في الضفة ليس احتياجات الجيش وأمن الدولة، وانما ايمانهما بان ارض اسرائيل (الكبرى بالطبع) تابعة لشعب اسرائيل. كذلك اقوال رئيس حكومة اسرائيل آنذاك مناحيم بيغن التي قدّمت عن طريق نائب عام الدولة في ذلك الحين، غبريئيل باخ، بشان حق شعب اسرائيل على أرض اسرائيـــل .

ويمكن اجمال هذا البحث بالقول أن الرأى المألوف اليوم في اسرائيل والذى حصل على مصادقة المحكمة العليا هو أن المادة ٥٢ من معاهدة لاهاى تسمح باقامة مستوطنات مدنية في الضفة الغربية باعتبارها جزءا من انتشار الجيش في زمن الحرب ومن الدفاع الشامل، ولذا فان وضع اليد على الاراضي لاقامة المستوطنات يعّد بمثابة وضع اليد "لاحتياجات الجيش".

ويجب أن نذكر أن الرأى الانف الذكر مقبول أيضا من جانب القاضي لندوى الذى أصدر القرار في قضية (الون موريه) الانفة الذكر، وهذا يعّزز من راينا وهو أن الظروف الخاصة لتلك القضية (الون موريه) هي فقط التي ادت الى الغاء أمر وضع اليـد .

ولكن، ومع كل ذلك، فان هناك حقيقة قانونية هامة، وهي أن "المستوطنات الدائمة" التي تقام في الضفة ليست دائمة ابدا، وذلك لانه ليس بمقدور حكم عسكرى خلق أمور واقعة تبقى حتى بعد خروجه من المنطقة المحتلة، وهذا يعني انه مع انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانتهاء الحكم العسكرى فان "ديمومة" المستوطنات ستبلغ نهايتهـــا .